الحديث التحليلي

الجزء الأول

القسم التأصيلي

مقرر ٢١٠سلم

جمع

أسماء بنت محمد الحميضي

١٤٤٠

السنة بين المحدثين والأصوليين والفقهاء

د. أيمن محمود مهدي

أولًا: تعريفها في اللغة: هي الطريقة المتَّبعة، والسيرة المستمرَّة، سواء كانت حسنة أم سيئة[١]، وقد استُخْدِمَت بهذا المعنى في القرآن والسُّنة، قال تعالى: ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٧].

وقال رسول الله ﷺ: ((مَن سنَّ في الإسلام سُنةً حسنة، فله أجرها وأجر مَن عمِل بها بعده مِن غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومَن سنَّ في الإسلام سُنةً سيِّئة، كان عليه وزرها ووِزْر مَن عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء))[٢].

فإذا أُطْلِقت كلمة (السُّنة) مفردةً ومعرَّفةً بالألف واللام في لغةِ الصحابة والسلف، فالمراد بها: سُنة النبي ﷺ، وهي: الطريقة التي كان النبي ﷺ يتحرَّاها في تنفيذ ما بعثه الله عز وجل به من الهُدى ودين الحق.

فالسُّنة هي الطريقة والعادة المتَّبعة، والطريقة المبتدَأة، حسنة كانت أو سيئة، ولكن علماء اللغة اتَّفقوا على أن كلمة (السُّنة) إذا أُطلقت انصرفت إلى الطريقة أو السيرة الحسنة فقط، ولا تستعمل في السيئة إلا مُقَيَّدة[٣].

ثانيًا: تعريفها في الاصطلاح:

السُّنة في اصطلاح المحدِّثين:

عرَّف المحدِّثون السُّنة بأنها: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلْقِية والخُلُقية، وسائر أخباره، سواءٌ أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها.

فالسُّنة مرادِفة للحديث المرفوع، ولا تشمل الموقوف ولا المقطوع، واستدلُّوا لذلك بأن النبي ﷺ سمَّى ما جاء على لسانه غير القرآن سُنةً، فقال: ((يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا: كتاب الله، وسُنتي))[٥].

وعلى هذا القول يُحمل تسمية كثير من المحدِّثين لكتبهم الخاصة بالحديث المرفوع – باسم السنن؛ مثل: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النَّسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارقطني، وغيرها.

وقال بعض العلماء: السُّنة هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، وسائر أخباره، قبل البعثة أو بعدها، وكذلك أقوال الصحابة وأفعالهم، واستدلُّوا على ذلك: بقول رسول الله ﷺ: ((عليكم بسُنتي، وسُنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجذ))[٦].

السنة في اصطلاح الأصوليين:

عرَّف علماء أصول الفقه السُّنة بأنها: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، التي يُسْتدَلُّ بها على الأحكام الشرعية[١٠]، فهم يبحثون عن السُّنة بصفتها مصدرًا للتشريع، وتالية للقرآن الكريم، وهذه الثلاثة هي التي تُثبت الأحكام وتقرِّرها، فهي تدل على طريقته في فهم دين الله عز وجل والعمل به، أما أقواله وأفعاله وتقريراته التي تُعَدُّ من خصائصه ﷺ، فليست داخلةً في مفهوم السنة عند الأصوليين، وكذلك صفاته؛ لأنها لا تُفِيدُ حكمًا شرعيًّا يتعبَّدُ الناس به.

السنة في اصطلاح الفقهاء:

السنة عند الفقهاء هي: ما ثبَت طلبه بدليلٍ شرعي، من غير افتراض ولا وجوب؛ مثل: تقديم اليمنى على اليسرى في الطهارة، ومثل الركعتين قبل الظهر[١١]، فهي بمعنى المندوب والمستحبِّ، فيثاب المسلم على فعلها، ولا يعاقب على تركها، فهي أحد الأحكام الشرعية الخمسة عند الفقهاء.

السنة عند علماء الاعتقاد:

علماء العقيدة يريدون بالسنة ما يقابل البدعة، فيقال عندهم: فلانٌ على سُنة، إذا عمِل بما يوافق الشرع، وفلانٌ على بدعة، إذا عمِل على خلاف ذلك.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: الاقتصاد في السنة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة.

وفي بعض الآثار: ما أحدث قومٌ بدعة إلا أضاعوا مثلها من السُّنة.

ولذلك اشتهر على الألسنة: طلاق السُّنة؛ لموافقته للسنة، وطلاق البدعة؛ لمخالفته لها.

---

[١] تاج العروس ٩/ ٢٤٣، لسان العرب ٦/ ٣٩٩.

[٢] مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، ٢/ ٧٠٤، رقم: ١٠١٧.

[٣] إرشاد الفحول؛ للشوكاني، صـ: ٣٢، المعجم الوسيط ١/ ٤٥٥.

[٥] الحاكم في المستدرك ١/ ١٧٢، رقم: ٣١٨، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ١١٤.

[٦] أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة ٤/ ٢٠٠، رقم: ٤٦٠٧، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ٥/ ٣٠٨، رقم: ٢٦٨٥، وقال: حسن صحيح.

[١٠] راجع: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/ ٩٦، على هامش المستصفى للغزالي، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي ١/ ١٢٧، وإرشاد الفحول؛ للشوكاني صـ: ٣٣.

[١١] إرشاد الفحول صـ: ٣٣.

منزلة السنة النبوية من القرآن الكريم وعلاقتها به

أ. د. مصطفى مسلم وا.د فتحي محمد الزغبي.

–السنة مقرِّرة ومؤكِّدة لما ورد في القرآن الكريم:

القرآن الكريم اشتمل على العقائد) أركان الإيمان (وعلى العبادات) أركان الإسلام (فتأتي سنة رسول الله ﷺ تقرر ذلك وتؤكده فمثلاً: في قوله تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾]البقرة: ٢٨٥.[

حيث وردت أركان الإيمان الستة نجد تقرير ذلك في حديث جبريل الذي رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ دخل علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، فجاء وأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع يديه على فخذيه ثم قال: يا محمد أخبرني عن الإيمان؛ فقال رسول الله ﷺ، الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره. فقال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه .[1]"..الحديث.

وجاءت الآيات الكريمة تفرض على المسلمين العبادات في آيات متعددة كما في قوله تعالى :﴿ إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾]النساء: ١٠٣[، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾]البقرة: ١٨٣[، ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾]آل عمران: ٩٧[، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾]التوبة: ١٠٣.[

وجاء تقرير هذه العبادات وتوكيدها في قول رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان [2]"إلى أحاديث كثيرة تؤكد كلَّ عبادة منها؛ كقول رسول الله ﷺ: "موضع الصلاة من الدين كموضع الرأس من الجسد [3]"وقوله عن أهمية الزكاة والتأكيد على إخراجها "من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يُطوِّقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه –يعني: شدقيه– ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك.[4]"

– السنة النبوية مفصِّلة لما أُجمِل في القرآن:

لقد جاءت آيات القرآن في كثير من القضايا مجملة، ففصلها رسول الله ﷺ بقوله أو بتطبيقه العملي لما ورد في القرآن الكريم. فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾]النور: ٥٦.[

قال رسول الله – ﷺ – يعلم الصحابي المسيء في صلاته –: "إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها.[7]"

كما أن الرسول ﷺ بين إقامة الصلاة بفعله، فصلى وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي .[8]"ففي هذا كله وغيره تفصيل لمجمل القرآن، وهو لون من ألوان البيان لما نزل عليه.

- السنة النبوية تخصص عام القرآن أحياناً:

ففي قوله تعالى :﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١]، جاء الحكم بأن الأولاد جميعاً يرثون من آبائهم وأمهاتهم، ولكن السنة النبوية خصصت هذا العموم (لا يتوارث أهل ملتين ولا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً) [9]فلو كان الأب كافراً والابن مسلماً أو العكس فلا توارث بينهما، وكذلك إذا كان الزوج مسلماً والمرأة كتابية.

وفي قوله تعالى :﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤]، أحل الله تعالى النكاح بالنساء غير اللاتي ذكرن في آيات المحرمات من النساء، وهذا الحكم خصصته السنة النبوية. يقول رسول الله ﷺ: "لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها.[10]"

وفي قوله تعالى :﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣]، حيث جاء في الآية تحريم جميع الميتات وجميع الدماء. وخصص رسول الله ﷺ هذا العموم بقوله: "أحلت لنا ميتتان، ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال[11]"، وقال عن البحر "هو الطهور ماؤه الحل ميتته [12]"وهذا أيضاً لون من ألوان البيان لما ورد في القرآن الكريم.

– السنة النبوية تقيد مطلق القرآن الكريم أحياناً:

ففي قوله تعالى :﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾]المائدة: ٣٨.[

حيث جاءت اليد مطلقة، واليد في اللغة تطلق على الطرف العلوي من الأصابع إلى الكتف، فجاءت السنة النبوية القولية والفعلية بتقييد هذا الإطلاق فحددت اليد باليمنى والقطع من الرسغ.

– السنة النبوية تشرع أحكاماً وتشريعات لم ترد في القرآن الكريم:

لقول رسول الله ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه.[13]"

وقوله تعالى :﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]، فوجب الأخذ بما شرعه رسول الله .ﷺ

ومن أمثلة ذلك قول رسول الله ﷺ عن الذهب والحرير حيث أخذ الذهب بيمينه والحرير بشماله وقال: "إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإناثها[14]"، كما ثبت عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية.[15]

---

[1]رواه مسلم كتاب الإيمان رقم.(1)

[2]رواه الشيخان واللفظ للبخاري رقم (٨) كتاب الإيمان ١٢/١.

[3]رواه الطبراني في الأوسط والصغير. مجمع الزوائد ٢٩٢/١.

[4]رواه البيهقي في السنن الكبرى ٨١/٤، وأصله في صحيح البخاري رقم (٤٢٨٩) ١٦٦٣/٤.

[7]رواه الشيخان واللفظ لمسلم رقم (٣٩٧) باب وجوب قراءة الفاتحة ٢٩٨/١.

[8]رواه البخاري رقم (٦٠٥) باب الأذان للمسافر ٢٢٦/١.

[9]رواه الحاكم في المستدرك رقم (٢٩٤٤) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ٢٦٢/٢ ورواه الترمذي رقم (٢١٠٨) ٤٢٤/٤.

[10]صحيح مسلم رقم (١٤٠٨) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ١٠٢٩/٢.

[11]رواه أحمد، وابن ماجه في سننه رقم (٣٣١٤) باب الكبد والطحال ١١٠٢/٢.

[12]رواه الترمذي رقم (٦٩) وقال: حسن صحيح، باب ما جاء في ماء البحر ١٠٠/١.

[13]رواه أبو داود في سننه رقم (٤٦٠٤) باب لزوم السنة ٢٠٠/٤، ورواه أحمد في المسند ١٣٠/٤.

[14]رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه واللفظ له رقم (٣٥٩٥) باب لبس الحرير والذهب للنساء.

[15]رواه الشيخان واللفظ لمسلم رقم (٥٦١) باب تحريم أكل الحمر الإنسية ١٥٣٨/٣.

مرتبة السنة النبوية في الأهمية تأتي بعد مرتبة القرآن الكريم، وكما تقدم فالسنة النبوية هي الشارحة المبينة للقرآن الكريم، فمن رجع إلى القرآن الكريم ولم يجد فيه طلبته بحث عنها في السنة النبوية، ولم يرد خلاف حول ذلك عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم من السلف الصالح.

إلى أن نشأ ناشئةٌ اليومَ لا يريدون الاحتجاج بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فضلُّوا بقولهم هذا، ويحاولون إضلال المسلمين بهذه الدعوى الضالة، لقد جاء النص على حجية سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي وعليه إجماع الأمة، كما أن العقل يوجب ذلك:

حجيتها من القرآن الكريم:

كل الآيات التي أمرت بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما هي إحالة إلى الأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾]النور: ٥٤.[

وقوله تعالى :﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [النور: ٥٢]، وقوله تعالى :﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾]الحشر: ٧.[

وقوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وعشرات الآيات التي تحذر من مخالفة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأمر بطاعته، كلها دليل على حجية السنة النبوية وضرورة الرجوع إليها في جميع شؤون الحياة.

الدليل على حجية السنة النبوية من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم:

أمثلة كثيرة منها: ما قاله لمعاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن قاضياً: (بم تقضي؟ قال بكتاب الله: قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسوله إلى ما يرضي الله ورسوله).[1]

وقوله صلى الله عليه وسلم: يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله[2]، وفي هذا الحديث معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أخبر عن قوم لم يظهروا إلا في عصرنا هذا سموا أنفسهم القرآنيين ويدعون إلى ترك السنة النبوية، وهم ضالون مضلون.

وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم القولية داخلة تحت قوله تعالى :﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى *إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم: ٣-٤]. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" :من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله [3]"...فكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب الالتزام به، وهو جزء من شريعة ربنا سبحانه وتعالى.

الدليل على حجية السنة النبوية من الإجماع:

قد أجمعت الأمة الإسلامية من لدن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم على الرجوع إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضاياها وشؤون حياتها، ونقل عن أئمة الفقه المجتهدين قولهم: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وما من قائل في تفسير القرآن بقول إلا ورجع إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدليل على حجية السنة من المعقول:

إن أي عاقل لا يقبل أن يرسل الله رسولاً إلى عباده ثم يقول: لا تأخذوا بقول هذا الرسول، ولا تتبعوا أوامره، بل العقل السليم يقول: إن رسول الله مبلغ عن ربه، فكل ما يقوله ويفعله منسوب إلى ربه، فإذا أقره الله سبحانه وتعالى على ذلك فمعنى ذلك رضاه عما يقوله رسوله الذي بعثه إلى القوم :﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ *لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ *ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ *فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾]الحاقة-44 : 47[، بل تأييد الله سبحانه وتعالى لأنبيائه بالمعجزات والخوارق إبراز لصدقهم وتمكين لهم من إقامة الحجة على العباد ليتبعوهم ويأخذوا منهم دينهم :﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا *فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾]النساء: ٦٤-٦٥.[

---

[1]رواه الترمذي رقم (١٣٢٧) باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ٦١٦/٣.

[2]رواه ابن ماجه رقم (١٢) باب تعظيم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ٦/١.

[3]رواه الشيخان، صحيح البخاري رقم (٢٧٩٧) ١٠٨٠/٣، صحيح مسلم رقم (١٨٣٥) ١٤٦٦/٣.

قواعد أهل السنة في التعامل معها فهما وتنزيلا

- التأكد من ثبوت النص

إن ما يروى عن النبي ﷺ وما نقل عنه ينقسم إلى: صحيح، وضعيف، وموضوع مكذوب على النبي ﷺ، فيجب التمييز بين الصحيح وغير الصحيح.

- معرفة اللغة العربية:

هذا ضابط مهم لأن نصوص الوحيين نزلت باللغة العربية، ولا يمكن أن يُفْهم النص إلا بهذه اللغة، وعندما انتشرت العجمة واختلط اللسان العربي بغيره ألف العلماء معاجم اللغة

- معرفة أسباب الورود

إن معرفة أسباب الورود خير معين على فهم النص، ليعرف الإنسان ظروف هذا النص، ومعناه الصحيح، والمراد منه

- الاستدلال بالسنة يكون في موضعه

ليس كل من استدل باالسنة يُعْتَبَرُ مُحِقًّا، إنما المحق الذي يستدل بالنص في مكانه، وبمعناه الصحيح، وبمراد رسول الله -، فإذا استدل الإنسان بكلام النبي على غير مراده فهذا من أعظم الفرية، ومن أعظم الجرم، لأن هذا افتراء عليه ويُحَمِّلُ كلامه ما لا يحتمل،

- التسليم المطلق لكلام رسول الله

قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِم﴾[سورة الأحزاب : الآية ٣٦]، فينبغي أن يُسَلَّمَ الأمر لله -عز وجل- ولرسوله في أي أمر من الأمور، ليس للإنسان حرية الاختيار أن يفعل أو لا يفعل.

- الاعتقاد باشتمال نصوص الكتاب والسنة على الدين كله

أي: نعتقد اعتقادًا جازمًا أن الدين بأصوله وفروعه جاء في هذين الوحيين، قد اشتملا على جميع فروع الشريعة، قال الله -عز وجل-: {اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا} [سورة المائدة : الآية ٣] وقال النبي : «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ16)«

- عدم معارضة النص بالعقل:

إن معارضة النص بالعقل من أعظم أسباب تفرق الأمة وظهور أهل البدع والضلال، لأن أصحاب هذا المنهج عارضوا نصوص الوحيين بعقولهم، وقد أمرنا الله –عز وجل– بالتسليم المطلق لهذه النصوص، وعدم مقابلة هذه النصوص بأذواقنا، ولا بعقولنا، ولا باجتهاداتنا.

إن منهج أهل السنة والجماعة: لا يتعارض النص الصحيح مع العقل الصريح، فإذا وقع التعارض فيكون لعدم صحة النقل أو عدم صحة الدليل العقلي، وإذا صح العقل وصح النقل فيكون التعارض من المستحيلات.

– فهم النص وفق فهم السلف الصالح –رحمهم الله

هذه النصوص ليس لها أفهام جديدة، فيجب أن تُفهم على وفق ما فهمه السلف الأول، ويستحيل عقلا وشرعا وحِسًا أن نفهم من الآية، أو الحديث فهما جديدًا لم يفهمه السلف الصالح، كيف يكون هذا ولما سأله الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين– عن الفرقة الناجية فقال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»(١٩)، فقرن النجاة بما كان عليه هو وأصحابه، فكيف يقول عاقل إنه يمكن أن يفهم من النص فهمًا جديدًا لم يفهمه السلف الصالح، من نزل عليهم القرآن، ونزل القرآن بلغتهم، وعرفوا أسباب النزول، بل نزل القرآن ليحدد مسارهم ويصحح أفعالهم، عاصروا نزوله، وعاملوه عمليًا ونظريًا، ولهذا يقول شيخ الإسلام: إن الصحابة –رضي الله عنهم– تلقوا عن النبي معاني القرآن، وكان حرصهم على المعنى أكثر من حرصهم على اللفظ، وأدوه إلى التابعين كذلك. لهذا بعض العلماء كان يتحرج أن يقول بقول لم يسبقه إليه أحد.

– مراعاة أحوال المخاطبين في فهم النص

يقول شيخ الإسلام –رحمه الله–: "إنّ الْمَسَائِلَ الْخَبَرِيّةَ الْعِلْمِيّةَ قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةَ الِاعْتِقَادِ، وَقَدْ تَجِبُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، وَعَلَى قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، وَقَدْ تَكُونُ مُسْتَحَبّةً غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَقَدْ تُسْتَحَبُّ لِطَائِفَةِ أَوْ فِي حَالٍ كَالْأَعْمَالِ سَوَاءً، وَقَدْ تَكُونُ مَعْرِفَتُهَا مُضِرّةً لِبَعْضِ النّاسِ فَلَا يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ بِهَا، كَمَا قَالَ عَلِيٌّ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ–: "حَدِّثُوا النّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"

– عدم معارضة السنة بالقرآن

معناه ألا نعارض كلام الرسول بكلام الله –عز وجل– فكلام النبي إنما هو تبيان وإيضاح وتفسير لكلام الله –عز وجل– قال تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى}[سورة النجم : الآيتان: ٣–٤]

– الأخذ بجميع النصوص دون الاقتصار على بعض دون بعض:

منهج أهل السنة والجماعة الأخذ بجميع النصوص، فأهل السنة يَرْوُون مالهم وما عليهم، أما أهل البدع فإنهم يأخذون من النصوص ما يؤيد بدعتهم بزعمهم ويَدَعُون ما يخالف بدعتهم، وهذا هو الذي يوقع الإنسان في الضلالة والانحراف.

تعريف الحديث التحليلي

ا.د. عاصم القريوتي

التعريف الاصطلاحيُّ:

لم أقف على تعريفٍ خاصٍّ به إلا عند الدكتور السيد نوح رحمه الله في محاضراتٍ له في الحديث الموضوعيِّ إذ قال في تعريفه للحديث المَوضوعيِّ، والحديث التحليليِّ والفرق بينهما:

«الحديث الموضوعيُّ: جمع الأحاديث المُتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ مع مُحاولة تصنيفها تصنيفًا جُزئيًّا مع التركيز على التأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ، تارةً بالجمع، وتارةً بالنسخ، وتارةً بالترجيح، وتارةً بالتوقُّف».

الحديث التحليليُّ: التركيز على حديثٍ واحد بتخريجه وبيان درجته قبولاً وردًّا. وجمع الألفاظ التي رُوِي بها قدر الطاقة والإمكان؛ لأنها تُساعد على فقهه، وخصوصًا التأليف بين المُتعارضات، وبيان معاني المُفردات والجمل والبلاغة والإعراب؛ لِما لذلك من دَوْرٍ في إبراز المعنى وتوضيحه.

وأيضًا سبب الورود إن وُجد لمعرفة اللفظ، ما يُراد به، وبيان فقهه في ضوء لفظه، وفي ضوء النصوص الأخرى، ثم ما يُستفاد منه من أحكامٍ إجمالاً.

والعلاقة بينهما: الحديث التحليليُّ مُقدِّمةٌ للحديث الموضوعيِّ، والحديث الموضوعيُّ أعمُّ من الحديث التحليليِّ فهو أخصُّ»[1]. انتهى كلامه رحمه الله.

ونستطيع القول:

إن الحديث الموضوعيَّ جمعٌ للأحاديث النبويَّة المُندرجة تحت موضوعٍ

(١) «محاضرات في الحديث التحليلي» مفرغة في الشبكة العنكبوتية
.http: //www.hadiith.net /montada /showthread.php?t=208

واحدٍ، مع التركيز على التأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ بالجمع، أو بالنسخ، أو الترجيح، مع العناية بما يتعلَّق بالمبحث الذي يُعَدُّ كعنوانٍ يندرج ما تحته من الأحاديث، مع تخريج أحاديث الباب دون التوسُّع فيها، وخاصَّةً في أحاديث الصحيحين، دون العناية كثيرًا بالجوانب الأخرى.

أما الحديث التحليليُّ فهو: دراسةٌ تتناول حديثًا نبويًّا واحدًا، روايةً ودرايةً من خلال تخريجه، وبيان درجته، وجمع الألفاظ التي رُوِي بها، وبيان معاني المُفردات والجُمَل، والأحكام والفوائد المُستنبطة من الحديث، والتعريف برُواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب؛ لِما لذلك من دورٍ في إبراز المعنى وتوضيحه.

ويُمكننا تعريفه اختصارًا وتلخيصه بأن نقول:

هو «**دراسة الحديث روايةً ودرايةً**».

فيكون بذلك يتناول الإسناد ولطائفه، والمتن وأحكامه، والفوائد المُتنوِّعة المُستنبطة منه.

ودراسة الحديث التحليليِّ لا تُعْنَى بدراسة السند بالتفصيل، وبيان اتِّصال السند من عدمه؛ لأن الأصل أن يُدرس الحديث الصحيح وما يُحْتَجُّ به بهذا التوسع، ولا يُلْجَأ إلى الحديث الضعيف أو الموضوع؛ لأن العقائد والأحكام لا تُؤْخَذ إلا بالثابت إلا اضطرارًا؛ لبيان معارضته الأحاديث الصحيحة.

نشأة الحديث التحليليِّ، وتطوُّره:

إن جذور الحديث التحليليِّ قديمةٌ ابتداءً من التصنيف في الصحاح والسنن والجوامع حيث تُعْنَى بتبويباتٍ واستنباطاتٍ في عناوين كُتُبها وأبوابها، ولقد اشتُهِر عن فقــه الإمام البخاري أنه في تبويبه، كما أن عناوين أبواب «صحيح ابن خزيمة»، وكتاب ابن حبان: «التقاسيم والأنواع» على الأوامر والنواهي

وغيرها من أعظم ما يُستفاد منه في ذلك العصر، إضافةً لكُتُب مُختلف الحديث ومُشكله، وغير ذلك من أنواع التصنيف.

وأما الحديث التحليليُّ بمعنى أوسع فيُمكننا القول بأنه مَرَّ بثلاث مراحل كما يلي:

المَرحلة الأولى: كُتُب الشروح الحديثيَّة.

وهي المَرحلة الأمُّ للحديث التحليليِّ، وخاصَّةً شروحات «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«الموطأ»، والسُّنن، وكُتُب الأحكام على تفاوتٍ بينها، وأبــرزها: «فتح الباري» للحافظ ابن رجب، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، و«التمهيد لما في الموطأ من المعــاني والأســانيد» لابن عبدالبر، و«المنهل العذب المورود في شــرح سنن أبي داود» للسبكي، وشروح عمدة الأحكام وبلوغ المرام.

ويُلحق بها كُتُبٌ معاصرة اعتنت بشروح بعض الكُتُب الحديثيَّة مثل شرح بلوغ المرام: «توضيح الأحكام» للعلامة الشيخ عبدالله البسام، وشروح «رياض الصالحين» وغيرها من الشروح.

المَرحلة الثانية: كُتُبٌ مُتقدِّمةٌ أُفْرِدَتْ بشرح حديثٍ شريفٍ.

ومن أمثلتها[1]: شرح شيخ الإسلام ابن تيمية لحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث عمران بن حصين: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، و«شرح

---

(١) انظر «التعريف بما أُفْرِد من الأحاديث بالتصنيف «ليوسف بن محمد العتيق.

المرحلة الثالثة: كُتُب الحديث التحليليِّ المُعاصرة.

وهذه الكُتُب تناولت عددًا من الأحاديث شرحًا تحليليًّا، وهي على ضربين:

منها لم يتَسَمَّ باسم الحديث التحليليِّ مثل: «عشرون حديثًا من صحيح البخاريِّ دراسة أسانيدها وشرح متونها» للعلامة عبدالمحسن العباد، وكذا «عشرون حديثًا من صحيح مسلم» له، و«دراسة حديث «نضر الله امْرءًا سمعَ

ويحتاج الباحث في دراسة الحديث التحليليِّ إلى عِدَّة جوانب؛ لينطلق في دراسة الحديث دراسةً تحليليَّةً، تتناول الإسناد والمتن؛ ولذا أُقسِّمها بهذا الاعتبار:

جوانب دراسة الإسناد:

١- تخريج الحديث وجمع طُرُقه:

على الباحث أن يختار أولاً الحديث الصحيح أو المُحتَجَّ به، ثم يُخَرِّج الحديث من المَصادر الأصليَّة بجَمْع الألفاظ التي رُوِي فيها الحديث؛ ولأنها تساعد على فقه الحديث والتأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ.

والمقصود من التخريج من مصادره الأساسيَّة: المُسندة، ولا يلجأ الباحث إلى التخريج من غير المَصادر الأصليَّة ككُتُب الجوامع الحديثيَّة والزوائد ونحوها، إلا لأمرٍ عارضٍ، أو فائدةٍ ما كفقد الأصول، أو التثبُّت من إخراج الحديث من كتابٍ ما.

وعلى الباحث أن يُبيِّن درجة الحديث بذِكْر من صحَّحه، أو حسَّنه من العلماء إن كان الحديث خارج الصحيحين، وأما النظر في الحديث الضعيف وشديد الضعف، وجعله هدفًا في الحديث التحليليِّ فليس بمقصودٍ إذ هذا النوع ليس بحُجَّةٍ لا في العقيدة، ولا في الأحكام إلا في دراسةٍ نقديَّةٍ لغرض التنبيه على عدم صحة ما جاء في موضوعٍ مُعَيَّنٍ.

٢- بيان لطائف الأسانيد:

والمَقصود منها استخراج مباحث، وفوائد علوم الحديث ومصطلحه من خلال تخريج الحديث، ودراسة إسناده ومتنه، ولا يتأتَّى ذلك إلا بعد معرفة رواته وأحوالهم وأوصافهم، وفائدتها أنها تُمَكِّن الناظر من التطبيق العمليِّ لمباحث المُصطلح، والإشارات لأبرز جوانبه.

ومن أبرز من اعتنى بلطائف الأسانيد: النووي في شرحه من العلماء السابقين الإمام النووي - رحمه الله - في «شرحه لصحيح مسلم»[١]، والحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في «فتح الباري»[٢] والعيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٣].

جوانب دراسة المتن

١ – معرفة غريب الحديث:

إن: «معرفة غريب الحديث فن مُهِمٌّ، يقبح جهله بأهل الحديث خاصَّةً، ثم بأهل العلم عامَّةً، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه جديرٌ بالتحرِّي، جديرٌ بالتوقِّي»(١).

وإن أبرز ما يُعين في بيان الغريب، وما احتاج إلى توضيح تفسير الحديث بالحديث، وقد بيَّن الرسول ﷺ معاني بعض الألفاظ والمُراد منها، كما في حيث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ». قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِى يَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِى قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِى النَّارِ»(٢).

وكما في حديث عبدالله بن مسعودٍ عن النبي ﷺ قال: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»(٣).

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٣٩٧).

(٢) رواه «مسلم»: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٨١) و«أحمد» (١٤/ ٤٣٧ ح٨٨٤٢).

(٣) رواه «مسلم» كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (ح٩١).

ويُمكننا الاستفادة في توضيح الغريب من خلال جمع المَرويَّات، ومُراجعة كُتُب الشروح الحديثيَّة.

ومن خلال الكُتُب المُؤَلَّفة في غريب الحديث، ولها أهميَّةٌ كبيرةٌ، إذ سئل الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – عن القطيعاء فقال: «سلُوا أصْحَاب الغَريب، فإنِّي أكره أنْ أتكلَّم في قول رَسُول الله – ﷺ – بالظنِّ»(١).

ومن أشهر المُؤلَّفات في غريب الحديث:

«غريب الحديث» للهروي، و«غريب الحديث» لأبي إسحاق الحربي، و«غريب الصحيحين» للحميدي، و«غريب الحديث» لابن الجوزي، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، وهو من أجمعها وأنفعها.

كما يُستفاد في شرح الغريب من المَعاجم العربيَّة، وأشهرها:

«الصحاح» للجوهري، و«القاموس المحيط» للفيروز بادي، وشرحه «تاج العروس» للزبيدي، و«لسان العرب» لابن منظور، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، و«المُحكم» و«المُخصص» لابن سيده، و«تهذيب اللغة» للأزهري، و«المعجم الوسيط» لإبراهيم أنيس وآخرين.

٢ – معرفة أسباب ورود الأحاديث

إن مما لا شك فيه أن «العلم بالسبب يُؤدِّي إلى العلم بالمُسبَّب، فقد لا يُمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف على قصته، وبيان وروده، فبيان سببه طريقٌ

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١٥٩، و«تدريب الرَّاوي في شَرْح تَقْريب النَّواوي» (٢/ ١٨٦).

قويٌّ في فهم معاني الحديث»[١].

وقال الشاطبي: «إن معرفة السبب تُساعد على معرفة المُراد من النصّ»[٢].

وفي الحديث التالي يتجلَّى لنا أهميَّة معرفة أسباب ورود الحديث.

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الصُّوفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَئُوا عَنْهُ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ - قَالَ: - ثُمَّ إِنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، ثُمَّ تَتَابَعُوا حَتَّى عُرِفَ السُّرُورُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[٣].

وذلك أننا نستفيد من هذا الحديث أن قول الرسول ﷺ «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ » إنما هو فيمن صنع شيئًا له أصلٌ في الشرع، ولا يشمل ما لا أصل له في الشرع؛ لأنه يدخل عندئذٍ في الإحداث في الدين، وهو محذورٌ.

ومن المُؤلَّفات في أسباب ورود الحديث: «البيان والتعريف في أسباب

(١) «منهج ذوي النظر» (ص ٢١١).
(٢) «الموافقات» (٨ / ١٩٩).
(٣) «صحيح مسلم»: كتاب العلم، باب من سَن سُنَّة حسنة أو سَيِّئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة (ح١٠١٧).

ورود الحديث الشريف» لابن حمزة الدمشقي،و «أسباب النزول» للواحدي، و«اللمع في أسباب ورود الحديث» للسيوطي.

٣-الشرح الإجماليُّ للحديث:

إن من مُتطلَّبات الحديث التحليليِّ: العناية بشرح الحديث شرحًا مُجملاً يُبيِّن فيه المعنى العامُّ للحديث، وما يدور حوله، وهذا أمرٌ قد اعتنى العلماء به عنايةً كبيرةً، ومن أقوال أئمتنا في أهميَّة فقه الحديث وفهمه وتفسيره.

قال علي بن خشرم رحمه الله: «كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث، تعلَّموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي»[١].

وقال سفيان الثوري رحمه الله: «تفسير الحديث خيرٌ من سماعه»[٢].

وقال علي بن المديني رحمه الله: «التفقُّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[٣].

وقال الإمام أبو جعفر الطحاويُّ: «والواجب على ذوي اللُّبِّ أن يعقلوا عن رسول الله ﷺ ما يخاطب به أُمَّته، فإنه إنما يُخاطبهم به؛ لِيُوقفهم على حدود دينهم، وعلى الآداب التي يستعملونها فيه، وعلى الأحكام التي يَحْكُمون بها فيه، وأن يعلم أنه لا تضادَّ فيها، وأن كل معنًى منها يُخَاطبهم به يخالف لفظه فيه الألفاظ التي قد كان خاطبهم فيما قبله من جنس ذلك المعنى، وأن يطلبوا ما في

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٦٦).
(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص١٣٥)..
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨).

كل واحد من ذينك المَعنيَيْن إذا وقع في قلوبهم أن في ذلك تضادًّا أو خلافًا، فإنهم يجدونه بخلاف ما ظنوه فيه، وإن خَفِيَ ذلك على بعضهم؛ فإنما هو لتقصير علمه عنه، لا لأن فيه ما ظنه تضادًّا أو خلافًا؛ لأن ما تولاه الله بخلاف ذلك»[1].

لذا على الباحث أن يستفيد من كُتُب الشروح الحديثيَّة؛ وينهل من علومهم وفهمهم السليم؛ لكي لا يُفسِّر الحديث ويشرحه على غير المَعنى المُراد، ولكي يُعطي القارئ الثقة بصحة المَعلومة في إحالته لكلام العلماء وفهمهم.

وعليه أن يتأمَّل شرح كل حديثٍ يبحث فيه، ويدرسه دراسةً تحليليَّةً، لكي تعمَّ الفائدة والنفع، وعليه أن يحذر من المسائل التي لا تُستَنْبَط من الحديث، وقد عَدَّ ابن دقيق العيد – رحمه الله– من مقاصده في شرح الإلمام: الإعراض عما فعله كثيرٌ من الشارحين من إيراد مسائل لا تُستَنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديثٍ يَدُلُّ على جواز المَسح على الخفين، أو الاستنشاق أو الظهار أو الإيلاء مثلاً، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطةً من الحديث الذي يتكلَّم عليه، وإن أمكن فبطريقٍ مُستبعدٍ»[2].

وهذه طائفةٌ من كُتُب الشروح؛ ليستفاد منها:

شروح صحيح البخاري: «أعلام الحديث» للخطابي، «التوضيح بشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب، «فتح الباري» لابن حجر، «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» للقسطلاني،

(١) «مشكل الآثار» (١/ ١٥٩).
(٢) «شرح الإلمام» (١/ ٢٥).

٤ - إبراز الأحكام الفقهيَّة من الحديث:

إن الفقه في نصوص الوحيين يحتاج إلى علم بالمَباحث الأصوليَّة كالمُطلَق والمُقيَّد، والعامِّ والخاصِّ من أحاديث رسول الله ﷺ، وهي من الضوابط المُهمَّة لفهم السُّنَّة النبويَّة.

ويُراعى في ذكر الأحكام الفقهيَّة المستمدة من الحديث ما كان مُجمعًا عليه، وتوثيق ذلك من الكُتُب المُؤَلَّفة في معرفة المسائل المُجمع عليها، ككتاب «الإجماع» و«الإشراف» و«الأوسط» لابن المنذر و«مراتب الإجماع» لابن حزم، و«الإفصاح» لابن هبيرة، و«موسوعة الإجماع في الفقه

فوائده وسُبُل تنمية القُدرات فيه

مما لا شك فيه طالما أن السُّنَّة وحيٌ من الله، ومُبيِّنةٌ لكتاب الله، فينبغي أن نتأمَّل، ونستخرج الأحكام، والفوائد، والعِبَر منها.

وإن دراسة الحديث دراسةً تحليليةً لها ثمراتٌ عديدةٌ، وفوائد كثيرةٌ تعود على الباحث نفسه أولاً، ثم على القارئ، بل وعلى الأُمَّة أجمع، ومن أبرز هذه الثمرات:

١ – تعميق الاحتجاج بالسُّنَّة النبويَّة وكونها وحيًا من الله عز وجل.

٢ – بيان مكانة السُّنَّة عمليًّا إلى جانب القرآن الكريم حيث إنها المُوَضِّحة والمُبيِّنة لكتاب الله.

٣ – الدفاع عن الحديث النبويِّ، والردُّ على منكريها ومن يثير الشُّبُهات حولها.

٤ – بيان عظمة السُّنَّة، وإبراز جوانب الإعجاز فيها، وما يستفاد منها، وأنها وحيٌ من الله.

٥ – تقوية الملكة الحديثيَّة عند الباحث من خلال إحاطته الواسعة بمباحث ودقائق علوم الحديث؛ لأن لطائف الأسانيد تُعَدُّ دراسةً تطبيقيَّةً لهذه المباحث.

٦ – تقوية المَقدرة على استخراج اللطائف الإسناديَّة من النصوص لدى القارئ.

٧ – إبراز الفوائد والاستنباطات من الأحاديث مما قد لا توجد مُجتمعةً في كثيرٍ من الشروح.

٨ – توسعة مدارك الباحث في الاستنباط، واستخراج الفوائد من النصوص الحديثيَّة.

٩ – تقوية الباحث في العلوم الأخرى في التفسير، والعقيدة، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم إضافةً لعلوم الحديث الشريف.

١٠ – التنوُّع في تحصيل العلوم والتجديد فيها بمقتضيات العصر، بما لا يتعارض مع الثوابت الشرعيَّة.

١١ – الاطلاع على التراث العلميِّ لعلمائنا من السابقين، والمُتأخرين، والمُعاصرين.

١٢ – ربط الطالب بالكُتُب والمصادر والمراجع الأصليَّة في علوم متعدِّدةٍ في علوم القرآن، والعقيدة، والفقه، واللغة إضافةً لعلوم الحديث المُتنوِّعة.

وأما سُبُل تنمية القُدُرات على الحديث التحليليِّ فتحتاج بعد الاستعانة بالله والإخلاص في طلب العلم إلى ما يلي:

١ – معرفة علوم الحديث، ومصطلحه بإتقانٍ.

٢ – الوقوف على العلوم الأساسيَّة المتعدِّدة من علم الاعتقاد، والفقه، وأصوله.

٣ – معرفة أصول وضوابط فهم النصوص[١].

---

(١) يرجع إلى كتاب «ضوابط مهمة لحسن فهم السنة» للدكتور أنيس طاهر.